توثيق مقتل ٨٣٥٩٨ منذ بداية الثورة السورية بينهم ٧٥٩٩٢ مواطناً مدنياً، بينهم ٨٣٢٩ طفلاً، و٧٦٨٦ امرأة، و٢٤٤١ تم تعذيبهم حتى الموت

تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بداية الثورة وحتى تاريخ ١٥/ أيار/ ٢٠١٣، من توثيق مقتل ٨٣٥٩٨ مواطناً يتوزعون إلى ٧٥٩٩٢ مدنياً (بنسبة ٩١٪ من المدنيين)، و٧٦٠٦ من المعارضة المسلحة (٩٪ من الكتائب المقاتلة)..

التقرير:

ينص مبدأ عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على توثيق الاسم من مصدرين على الأقل لا يعرف كل منهما الآخر، ولا نصدر أية إحصائية كانت بدون ملف مرفق يحتوي على اسم الضحية، ومكان القتل والزمان والكيفية بالإضافة إلى صورة أو فيديو للضحية، وبهذه المعايير اعتمدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أهم المصادر في إحصائيات ضحايا النزاع لدى الأمم المتحدة في إحصائيتها الشهيرة بداية العام، التي صرحت فيها عن مقتل قرابة الـ ٦٠ ألف مواطن سوري، فضلاً عن اعتمادها كمصدر رئيس لدى العديد من وكالات الأنباء والمحطات الفضائية.

تقوم الشبكة بتوثيق الضحايا من المدنيين إضافة إلى ضحايا المعارضة المسلحة بسبب إمكانية تطبيق معايير الشبكة في التحقق والتوثيق، التي لم نستطع تطبيقها على ضحايا النظام إثر الملاحقة والحظر والتضييق.

تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بداية الثورة وحتى تاريخ ١٥/ أيار/ ٢٠١٣، من توثيق مقتل ٨٣٥٩٨ مواطناً يتوزعون إلى ٧٥٩٩٢ مدنياً (بنسبة ٩١٪ من المدنيين)، و٧٦٠٦ من المعارضة المسلحة (٩٪ من الكتائب المقاتلة). من بين المدنيين ٧٦٨٦ امرأة، و٨٣٢٩ طفلاً، و٢٤٤١ ماتوا تحت التعذيب.

الرابط يحتوي كافة التفاصيل.

نشير إلى أن هذا ما تمكنا من توثيقه بالاسم والمكان والصورة والفيديو، ضمن الإماكانات المتاحة، وفي ظل الحظر والحجب المفروض من قبل الحكومة السورية وإن كانت تقديراتنا تشير إلى أن الأعداد الحقيقية للضحايا قد تبلغ أضعاف ذلك، وقد تصل إلى قرابة الربع مليون.

يقتل في سورية على يد القوات الحكومية كل ساعة ٦ مواطنين، بمعدل يومي وسطي ١٣٥ مواطناً يومياً.

كل ساعتين يقتل طفل.

كل ثلاث ساعات تقتل امرأة.

الرسم التالي يوضح توزع كافة الضحايا الـ ٨٣٥٩٨ على المحافظات السورية:

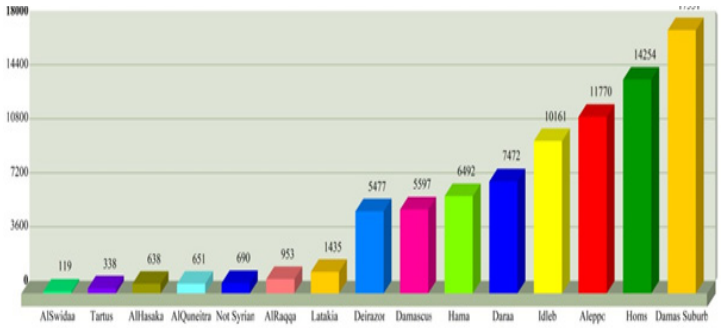

حيث تتصدر محافظة ريف دمشق بقية المحافظات بـ ١٧٥٥١، تليها حمص: ١٤٢٥٤
حلب: ١١٧٧٠، إدلب: ١٠١٦١، درعا: ٧٤٧٢، حماة: ٦٤٩٢، دمشق: ٥٥٩٧، دير الزور: ٥٤٧٧
اللاذقية: ١٤٣٥، الرقة: ٩٥٣، القنيطرة: ٦٥١، الحسكة : ٦٣٨، طرطوس : ٣٣٨، السويداء : ١١٩

الضحايا من الأطفال:

قتلت القوات الحكومية ٨٣٢٩ طفلاً، بينهم ٨٢ طفلاً تم اعتقالهم وتعذيبهم حتى الموت، وتبلغ نسبة الأطفال من إجمالي الضحايا ٩٪، وهو رقم مرتفع جداً ويدل على استهداف متعمد وممنهج لقتل المدنيين، كما يبلغ عدد الأطفال المعتقلين قرابة الـ ٩٠٠٠ طفلاً.

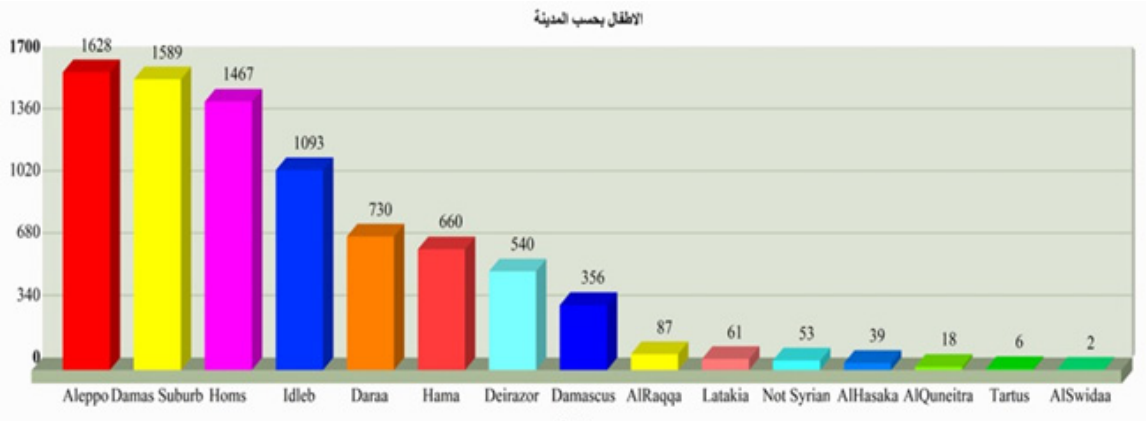

الضحايا النساء:

قتلت القوات الحكومية ٧٦٨٦ امرأة، بينهم ٢٤ امرأة تم اعتقالهم وتعذيبهم حتى الموت، من بينهم ٢٥٠٧ أطفال، وتبلغ نسبة النساء من إجمالي الضحايا ٩٪، وهو رقم مرتفع جداً، ويدل على استهداف متعمد وممنهج لقتل المدنيين، كما يبلغ عدد النساء المعتقلات قرابة الـ ٦٥٠٠ امرأة، كما تعرضت أكثر من ٥٠٠٠ امرأة إلى الاغتصاب على يد قوات موالية للحكومة السورية.

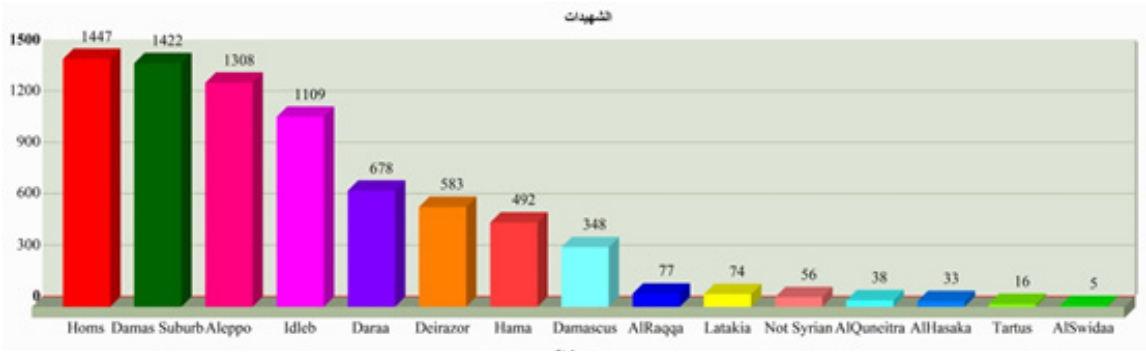

التعذيب حتى الموت:

نلاحظ أن الحكومة السورية انتهكت وعلى نحو ممنهج ومتعمد ومقصود جميع القوانين والاتفاقيات الدولية، التي تنص بشكل واضح وصريح على منع التعذيب، و استخدمت أساليب تعذيب عنيفة جداً بحق المعتقلين، أودت بحياة ٢٤٤١ مواطناً سورياً، بينهم ٨٢ طفلاً، و٢٤ سيدة، و٥١ ممن تزيد أعمارهم عن الـ ٦٠ عاماً و١٠٧ من المعارضة المسلحة (أقل من ٥٪ والباقي كلهم مدنيون).

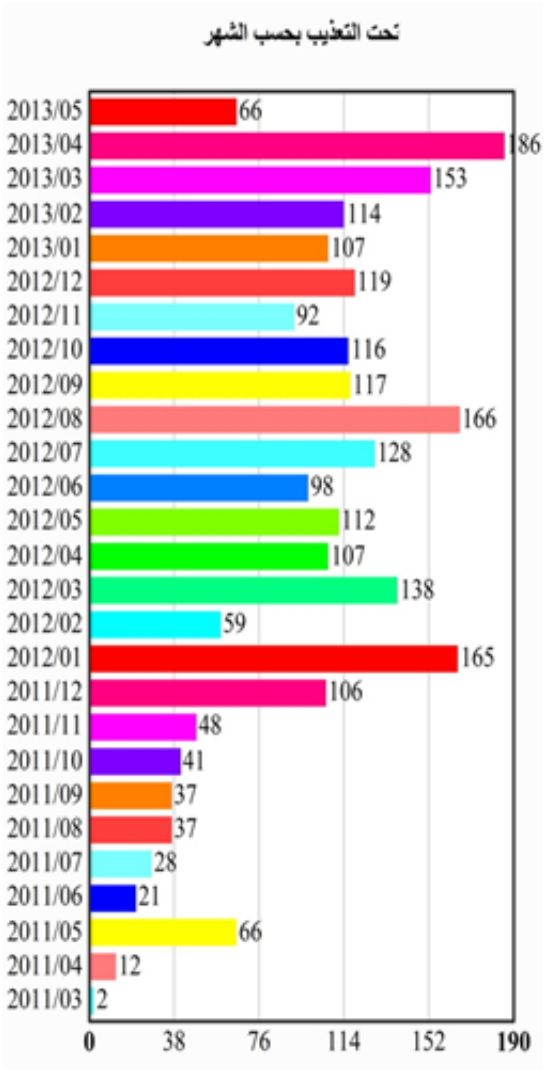

الرسم يحتوي على الضحايا الذين قتلوا تحت التعذيب داخل الأفرع الأمنية وتوزيعها بحسب كل شهر.

هناك عدد هائل من الحالات ممن يقتلون تحت التعذيب لا نتمكن من توثيقها في ظل التضييق والحرمان من العمل على الأراضي السورية؛ مما يرشح أن يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير، خاصة أن عدداً من المعتقلات تقوم بتعذيب المواطنين حتى الموت، ثم ترمي الجثث في الأراضي الخالية أو في الأنهار كي تتحلل وتتفسخ وبالتالي يتم طمس معالم الجريمة.

الرسم التالي يحتوي على الضحايا الـ ٢٤٤١ الذين قتلوا تحت التعذيب على المحافظات السورية:

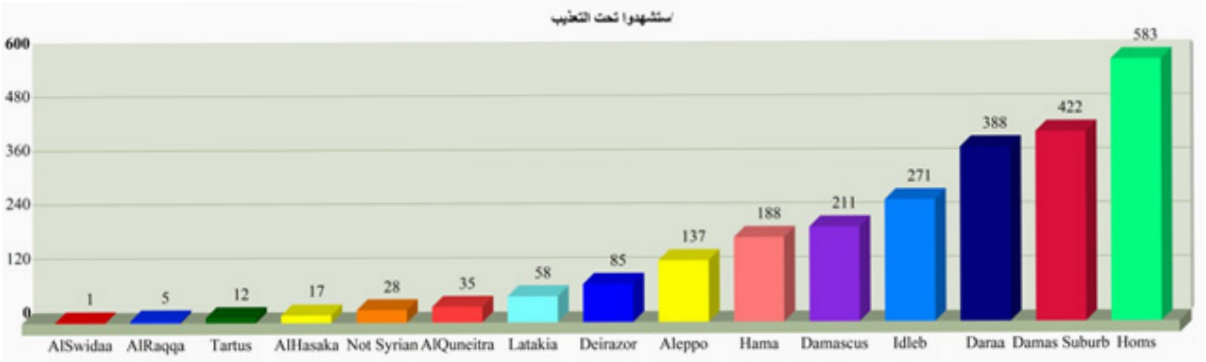

إدانة وتحميل المسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.

إن حظر الجرائم ضد الإنسانية هي من عداد القواعد الآمرة أو قاعدة قطعية، ومعاقبة مثل هذه الجرائم هو عمل إلزامي بحسب المبادئ العامة للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن الجرائم ضد الإنسانية هي ذروة انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة وحظر التعذيب، أو غيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة. ووفقاً لمبادئ مسؤولية الدولة في القانون الدولي، تتحمل الجمهورية العربية السورية المسؤولية عن مثل هذه الجرائم والانتهاكات، وتتحمل واجب ضمان معاقبة المرتكبين بشكل فردي وواجب تقديم التعويض للضحايا.

وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نحمل كافة الانتهاكات التي حصلت من قبل القوات الموالية للحكومة السورية إلى الحكومة السورية، وإلى القائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد، وإلى جميع قادة الأجهزة الأمنية، وإلى جميع الداعمين مادياً ومعنوياً لتلك القوات، حيث تقع عليهم جميعاً التبعات القانونية والقضائية والمادية للضحايا وذويهم، إضافة إلى كافة ردات الفعل التي سوف تصدر عن ذوي الضحايا أو أصدقائهم.

الاستنتاجات القانونية:

نستنتج من ذلك كله ما يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك، على منهجية ونطاق واسع لقوات الحكومة السورية في قتل واستهداف المدنيين، وبالتالي ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.
وكما أن الجرائم ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي تعتبر جرائم حرب.
كما أن الحكومة السورية خالفت العديد من نصوص قواعد القانون الدولي الإنساني عبر الاستهداف المتعمد والمقصود للمدنيين، وعبر الهجمات العشوائية أيضاً.

التوصيات:

إلى الحكومة السورية:

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.
٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إلى الحكومة اللبنانية والعراقية:

يتوجب على الحكومتين اللبنانية والعراقية ضبط حدودهما، وعلى حكومة لبنان اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع عناصر حزب الله من مهاجمة الأرضي السورية واحتلالها وقصف الأراضي السورية من الأراضي اللبنانية، والتوقف عن تسهيل الإمدادات اللوجستية للقوات الحكومية في سورية.

إلى لجنة التحقيق الدولية:

على لجنة التحقيق الدولية أن ترقى إلى المستوى المأمول منها في إعطاء توصيف دقيق حول حجم الانتهاكات المرتكبة من قبل الحكومة السورية تجاه الشعب السوري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين.

٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية.

٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة:

١. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.

٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج و إرسال رسائل واضحة في ذلك.

٣. إدراج قوات الجيش الوطني وقوات الشبيحة الموالية للحكومة السورية وقوات حزب الله اللبناني على قائمة الإرهاب الدولية.

إلى الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٢. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية، و وضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة، ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.

٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان